

Distr.: General
3 December 2013
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١٢ أيلول/سبتمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير سردا للأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) خلال الأشهر الثلاثة الماضية عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤)، التي جرى تمديدتها بموجب قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢١٠٨ (٢٠١٣).

ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية سارياً بوجه عام، وإن كان ذلك وسط أجواء من التقلب المستمر بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. ويرد أدناه بيان بانتهاكات وقف إطلاق النار من الجانبين. فقد واصلت القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية نشر الأفراد والمعدات داخل المنطقة الفاصلة، ونفذت أنشطة عسكرية وعمليات أمنية ضد مسلحي المعارضة في منطقة عمليات القوة، الأمر الذي كان يحدث في بعض الأحيان رداً على هجمات شنتها عناصر في المعارضة المسلحة. ويشكل وجود القوات المسلحة السورية والمعدات العسكرية السورية داخل المنطقة الفاصلة انتهاكاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية المبرم في عام ١٩٧٤.

٣ - ويمكن للأنشطة العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة في المنطقة الفاصلة بين القوات أن تزيد من التوترات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وتضر بوقف إطلاق النار بين البلدين، وتعرض السكان المدنيين المحليين وموظفي



الرجاء إعادة استعمال الورق

051213 051213 13-58717 (A)



الأمم المتحدة للخطر. وينبغي، حسب ما شدد عليه مجلس الأمن في قراره ٢١٠٨ (٢٠١٣)، ألا يجري الاضطلاع بأي نشاط عسكري من أي نوع في المنطقة الفاصلة.

٤ - وفي سياق الاشتباكات بين القوات المسلحة السورية ومسلحي المعارضة، وردت عدة تقارير عن إطلاق للنار عبر خط وقف إطلاق النار، بما في ذلك من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي الذي أكد على أن ذلك جاء رداً على قذائف أطلقت من الجانب برافو وسقطت في الجانب ألفا. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، سقطت خمس قذائف مدفعية وقذيفة دبابات من الجانب برافو على الجانب الآخر من خط وقف إطلاق النار (انظر الفقرة ٧) ولم يصدر رد من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بسقوط قذيفة هاون على الجانب ألفا. وطلبت منه القوة عدم الرد، لكنه قام بعد ذلك بإطلاق قذيفة مدفعية عبر خط وقف إطلاق النار سقطت بالقرب من البكار في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن إحدى الدوريات التابعة له غربي السياج التقني بالقرب من مركز المراقبة ٥١ التابع للأمم المتحدة تعرضت في ليلة ٢٢ أيلول/سبتمبر للقصف أربع مرات على يد مجهول كان موجوداً على الجانب برافو. وردت الدورية التابعة للجيش بطلقة واحدة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بسقوط قذيفة هاون واحدة على بعد حوالي ٦٠٠ متر غربي خط وقف إطلاق النار، إلى الغرب من الحرية. ولم يصدر رد من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن موقعا تابعا للجيش على بعد حوالي ١,٥ كيلومتر من مركز المراقبة ٣٧ التابع للأمم المتحدة قد تعرض لقصف مدفعي تسبب في إصابة اثنين من جنود الجيش وإلحاق الضرر بالموقع. وطلبت القوة من جيش الدفاع الإسرائيلي عدم الرد، وطلبت من المندوب السوري الرفيع المستوى اتخاذ جميع التدابير بأن تكف القوات المسلحة السورية عن توجيه النيران نحو خط وقف إطلاق النار. وعندما أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه يعتزم الرد، دخل أفراد الأمم المتحدة العاملون في مواقع على مرمى النيران إلى المخابئ. وقام جيش الدفاع الإسرائيلي لاحقاً بإطلاق دفعيتين من النيران على موقع القوات المسلحة السورية على امتداد خط برافو. وأبلغ المندوب السوري الرفيع المستوى القوة بأن طلقات جيش الدفاع الإسرائيلي قد أدت إلى مقتل جنديين وجرح أربعة ضباط. وسقطت طلقة مدفعية من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار مرتين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ومرة واحدة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. ولم يرد جيش الدفاع الإسرائيلي. وتشكل جميع حوادث إطلاق النار في المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك.

٥ - وفي عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصد أفراد الأمم المتحدة الموجودون في الميدان قيام بعض المدنيين، من الرعاة بصفة رئيسية، بعبور خط وقف إطلاق النار عن غير قصد. وشمل ذلك أيضا قيام بعض الأشخاص بالحفر واستخراج الألغام الأرضية وإزالتها على النحو الذي يرد وصفه بمزيد من التفصيل في الفقرة ٢١. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قام مسلحون من المعارضة بنقل شخص أصيب بجراح في انفجار وقع في الجزء الجنوبي من منطقة عمليات القوة، على مقربة من خط برافو، عبر خط وقف إطلاق النار حيث نُقل إلى سيارة إسعاف مدنية ترافقها مركبة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي. وفي الفترة ما بين ٩ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، رصدت القوة قيام مسلحين من المعارضة بنقل ما لا يقل عن ١٠ أشخاص مصابين بجراح من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار إلى جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على أحد الرعاة بعد اجتيازه خط وقف إطلاق النار بالقرب من الرفيد. وأطلق سراحه في اليوم التالي وسلم عند البوابة ألفا إلى القوة، التي سلمته بدورها إلى السلطات السورية عند البوابة برافو. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، عبر المدنيون الفارون من قصف القوات المسلحة السورية لجباتا الخشب خط وقف إطلاق النار وعادوا بعد أن خفت حدة القصف. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، رصدت القوة إحدى طائرات جيش الدفاع الإسرائيلي وهي تحلق فوق المنطقة الفاصلة قبل عودتها إلى الجانب ألفا.

٦ - واستمرت الاشتباكات العنيفة بين القوات المسلحة السورية ومسلحي المعارضة طوال الفترة المشمولة بالتقرير في المنطقة الفاصلة، ولا سيما في قرى جبباتا، وطرنجة، أوفانية، والحرية، والقحطانية، وبئر عجم، وبريقة، والرفيد. وكان يجري يوميا إطلاق النار من الأسلحة الصغيرة من داخل المنطقة الفاصلة وإطلاق نيران المدفعية الثقيلة ومدافع الهاون ودبابات القتال الرئيسية، ونيران المدافع الرشاشة والمدافع المضادة للطائرات من المنطقة المحدودة السلاح المتاخمة لخط برافو. كذلك وقع قتال عنيف في مناطق خان أرنبه، والبعث، والحميدة، وذلك بصفة رئيسية على طول طريق الإمداد الرئيسي للقوة. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وفي أثناء إطلاق القوات المسلحة السورية نيران المدفعية على قريتي الرفيد وأبو غارة، سقطت قذائف عدة مرات عبر خط ألفا. ولجأ أفراد الأمم المتحدة العاملون في مراكز المراقبة ٥٣ إلى المخابئ لبعض الوقت في أثناء القتال. وفي أعقاب هجوم مبدئي من مسلحي المعارضة، عززوا به قبضتهم على أوفانية والحرية، قامت القوات المسلحة السورية بقصف المنطقة بشدة لعدة أيام وأنشأت نقاط تفتيش إضافية على مقربة من خان أرنبه.

٧ - وفي أكبر المواجهات التي شهدتها هذه الفترة، هاجم عدد يتراوح بين ٥٠٠ و ٧٠٠ من مسلحي المعارضة، في ١٢ أيلول/سبتمبر، ثلاثة مواقع للقوات المسلحة السورية توجد

على امتداد خط برافو إلى الجنوب من منطقة العمليات وسيطروا عليها. فاستقدمت القوات المسلحة السورية تعزيزات تتمثل في أربع دبابات وأفراد إضافيين إلى الموقع. وخلال القتال، رصد موظفو الأمم المتحدة للمرة الأولى قيام مسلحين من المعارضة بإطلاق قذيفة مضادة للدبابات. وفي أثناء القتال، أعطب أفراد المعارضة المسلحون دبابتين من دبابات القوات المسلحة السورية الأربع باستخدام ما بحوزتهم من أسلحة أثقل، منها القنابل الصاروخية. وتم تبادل إطلاق النار أيضا بالقرب من مركز المراقبة ٥٤ التابع للأمم المتحدة. واتصل قائد القوة على الفور بالمندوب السوري الرفيع المستوى وبجيش الدفاع الإسرائيلي. وأكد للمندوب السوري الرفيع المستوى أهمية توقف القوات المسلحة السورية عن إطلاق نيران المدفعية والدبابات على الفور. وطلب قائد القوة أيضا إلى جيش الدفاع الإسرائيلي عدم الرد على الطلقات التي سقطت على الجانب ألفا (انظر الفقرة ٤) وممارسة أقصى درجات ضبط النفس منعا لزيادة تصعيد الحالة. فلم ترد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. ووقع مزيد من الاشتباكات بين القوات المسلحة السورية وعناصر مسلحة من المعارضة في المنطقة نفسها بوجه عام في الأيام اللاحقة. ففي ١٦ أيلول/سبتمبر، وخلال قتال دام يوما كاملا، دخلت المنطقة الفاصلة دبابتان تابعتان للقوات المسلحة السورية وناقلة أفراد مصفحة وثلاث شاحنات مركّبة عليها مدافع محمولة مضادة للطائرات. وطلب قائد القوة إلى المندوب السوري الرفيع المستوى كفالة أن تسحب القوات المسلحة السورية الدبابتين وناقلات الأفراد المصفحة على الفور. وقامت القوات المسلحة السورية بسحب المعدات العسكرية في اليوم التالي، باستثناء دبابة واحدة تخلت عنها. وجرّد أفراد المعارضة المسلحون تلك الدبابة من مدفعها الرشاش بعد ذلك. وشوهد عنصران مسلحان من المعارضة يرتديان معدات واقية تخص الأمم المتحدة. وظل قائد القوة طوال الحادث على اتصال بالمندوب السوري الرفيع المستوى وبجيش الدفاع الإسرائيلي. ونتيجة للقتال، غادر ما يقرب من ٣٠٠٠ شخص بأمعتهم الشخصية قرية الرفيد متجهين إلى الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، رصدت القوة في ١٢ أيلول/سبتمبر إحدى مركبات القوة المسروقة يقودها مسلحون من أفراد المعارضة بالقرب من الموقع ٨٥ التابع للأمم المتحدة. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، شوهد اثنان من أفراد المعارضة المسلحين في منطقة قريبة من الرفيد وهما يرتديان معدات واقية عليها علامات الأمم المتحدة.

٨ - وفي الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر، نشبت صدامات عنيفة وجرت عمليات تبادل للنار بين القوات المسلحة السورية ومسلحين من المعارضة على امتداد الطريق الرئيسي بين معسكر نبع الفوار ومعسكر عين زيوان، وفي المناطق المجاورة جنوبا، التي تشمل المنطقة الواقعة جنوب خان أرنبه، والبعث، والصمدانية بالإضافة إلى أم باطنة. وفي ٣ تشرين

الأول/أكتوبر، وضعت القوات المسلحة السورية ناقلة أفراد مدرعة أمام الموقع ٢٥ التابع للأمم المتحدة مباشرة وقامت بإطلاق النار على بعض المباني التي كانت عناصر مسلحة تطلق منها النار على موقع قريب تابع للقوات المسلحة السورية. وفي اليوم التالي، وضعت القوات المسلحة السورية ثلاث دبابات بالقرب من مركز المراقبة ٥٦ التابع للأمم المتحدة، وأطلقت النار باتجاه الصمدانية في المنطقة الفاصلة. فاتصل قائد القوة على الفور بالمندوب السوري الرفيع المستوى يطلب منه أن يبلغ القوات المسلحة السورية بضرورة الكف عن إطلاق النار بالقرب من موقع الأمم المتحدة وسحب الدبابات من المنطقة الفاصلة. وتوقف إطلاق النار بعد ذلك بفترة وجيزة وتم نقل الدبابات خارج المنطقة الفاصلة في غضون ساعة واحدة. وخلال فترة اشتداد القتال قامت القوة بتعزيز وجودها بالقرب من الموقع ٦٢ ومركز المراقبة ٥٦ التابعين للأمم المتحدة.

٩ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، وقع أفراد من القوة أثناء انتقاهم بإحدى مركبات الأمم المتحدة عبر خان أرنية على امتداد الطريق الرئيسي في المنطقة الفاصلة في مرمى النيران المتبادلة بين القوات المسلحة السورية ومسلحي المعارضة. وتعذر على القوة التأكد من مصدر إطلاق النيران. ولم يُصب أي من موظفي الأمم المتحدة، وإن لحقت بعض الأضرار بمركبة الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق من نفس اليوم، أصابت رصاصة الزجاج الأمامي لمركبة أخرى تابعة للأمم المتحدة تقلّ بعض أفراد القوة على مقربة من خان أرنية. ولحقت بقائد المركبة إصابات طفيفة في الوجه من جراء الشظايا الزجاجية. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصابت عدة رصاصات طائشة موقعي الأمم المتحدة ٣٢ و ٢٥. وفي ليلة ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق أفراد الأمم المتحدة في الموقع ٦٨ طلقة تحذيرية على متسلل قام بتصويب سلاحه نحوهم. وفي وقت لاحق، قام أفراد الأمم المتحدة بإطلاق عيارين إضافيين على المتسلل الذي لاذ بالفرار من الموقع، مخلفا وراءه بندقية من طراز AK-47.

١٠ - وخلال فترات الاشتباكات العنيفة بين القوات المسلحة السورية ومسلحي المعارضة وعمليات تبادل إطلاق النار بالقرب من مواقع الأمم المتحدة، اضطر موظفو الأمم المتحدة في مرات عديدة إلى الاحتماء من النيران داخل مواقعهم. وفي أثناء تبادل كثيف لإطلاق النار في ١٩ أيلول/سبتمبر بالقرب من الموقع ٢٥ أصابت رصاصة طائشة غرفة الحراسة بالموقع. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وأثناء تبادل لإطلاق النار بالقرب من الموقع ٦٨، سقطت خمس طلقات غير مباشرة على مسافة تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ مترا شرقي الموقع. وتسبب تطاير الرصاص والشظايا في إلحاق الضرر بالمباني السكنية ومباني المكاتب والاتصالات بالإضافة إلى معدات الاتصالات. ولم تحدث أي إصابات في صفوف أفراد الأمم المتحدة. واحتجت

القوة على هذه الحوادث لدى المندوب السوري الرفيع المستوى وطلبت إليه كفالة إبلاغ القوات السورية بضرورة احترام سلامة مواقع الأمم المتحدة وضمان تفهمها لهذا الأمر.

١١ - وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، قامت القوات المسلحة السورية بعملية دامت يومين في منطقة مزرعة بيت جن وبيت جن وحرفا، في الجزء الشمالي الشرقي من المنطقة المحدودة السلاح. وسمع موظفو الأمم المتحدة صوت عدة ضربات جوية، تلتها نيران المدفعية. ورصدت القوة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر نحو ١٠٠ انفجار عنيف والآثار التي خلفتها تلك الانفجارات في المنطقة المذكورة، بالإضافة إلى العشرات من دفعات نيران الرشاشات الثقيلة وطلقات المدفعية. ونقل إلى معسكر الفوار ثلاثة مصابين من جراء ذلك القصف، من بينهم امرأتان، وتم علاجهم في المعسكر.

١٢ - وتبذل القوة قصارى جهدها للحفاظ على وقف إطلاق النار والتأكد من امتثال الطرفين له بدقة وفقا لما ينص عليه اتفاق فض الاشتباك، ومن ثم، فهي تبلغ عن جميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار. واستمرت القوة في رصد التحركات التي يقوم بها أشخاص مجهولو الهوية عبر الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة وفي الإبلاغ عن هذه التحركات.

١٣ - وظلت قوات الأمن السورية محتفظة بنقاط التفتيش التي كانت قد أنشأها داخل المنطقة الفاصلة عندما بدأت تنفيذ العمليات العسكرية في المنطقة. وفي ظل سيطرة جماعات المعارضة المسلحة على أجزاء من المنطقة الفاصلة، انسحبت القوات المسلحة السورية من نقاط التفتيش في بعض المناطق بينما عززت وجودها في مناطق أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، احتفظ أفراد القوات المسلحة السورية بنقاط تفتيش عند المداخل الشرقية للمنطقة الفاصلة على جانبي خط برافو لكي يتسنى لهم مراقبة حركة المرور وتقييدها. وفي كثير من الأحيان، كانت نقاط التفتيش تعيق حرية تنقل القوة وفريق مراقبي الجولان. وازدادت القيود المفروضة على حركة القوة والفريق في المنطقة الفاصلة وفي المنطقتين المحدودتي التسلح نتيجةً للاشتباكات بين القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحين. وأدى هذا الوضع إلى تكرار قطع طريق الإمداد الرئيسي للقوة مما عرقل تحركاتها بين معسكر نبع الفوار على الجانب برافو ومعسكر عين زيوان على الجانب ألفا. وقد لجأت القوة في كثير من الأحيان إلى استخدام طرق التفافية يتعذر المرور منها ليلا. وقد أبلغ المندوب السوري الرفيع المستوى القوة بأنه ينبغي، لدواعي الأمن، أن يتجنب جميع موظفي الأمم المتحدة المناطق التي تقع فيها اشتباكات، وبأن القوة ينبغي ألا تقوم بدوريات ليلية. ولا يزال أعضاء فريق مراقبي الجولان

يواجهون عددا من القيود على تحركاتهم في الجانب ألفا عند دخول ومغادرة مركزي المراقبة ٥٢ و ٧٣ التابعين للأمم المتحدة والموجودين شرق السياج التقني الإسرائيلي.

١٤ - وفي أثناء صباح يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات المسلحة السورية النار على مركبة مدرّعة تابعة للقوة كانت تقل خمسة أفراد أثناء مرورها من قرية الصمدانية. ولم يصب أي من حفظة السلام الخمسة، ولكن لحقت أضرار بالغة بالمركبة. وأبلغ المندوب السوري الرفيع المستوى القوة بأن القوات المسلحة السورية أطلقت النار على المركبة اعتقاداً منها بأن أفراداً من المعارضة كانوا يستخدمونها، ذلك أن المنطقة التي كانت المركبة تتحرك فيها خاضعة لسيطرة المعارضة. وذكر المندوب السوري الرفيع المستوى أنه سيجري التحقيق في هذه الحادثة. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت القوات المسلحة السورية بإطلاق النار، من موقعها على رأس أحد التلال، على قافلة تابعة للقوة أثناء مرورها بالقرب من قرية جبا الواقعة في المنطقة المحدودة السلاح. وسقطت حوالي ٢٠ طلقة نارية مضادة للطائرات على مسافة حوالي ٢٠ متراً من المركبة الأمامية. ولم يُصب أي من موظفي الأمم المتحدة. واحتجت القوة على الحادث لدى المندوب السوري الرفيع المستوى الذي أكد لها أنه سيتم فتح تحقيق في الحادث على مستوى رفيع.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فُرض المزيد من القيود على تحركات موظفي الأمم المتحدة وتفاقمت المخاطر التي تهدد سلامتهم نتيجة لزرع أجهزة متفجرة مرتجلة بمحاذاة الطرق في المنطقة الفاصلة. ومنذ ١٧ تموز/يوليه، رصدت القوة حاجزا على الطريق يتكون من عدة طبقات من الحجارة تتخللها أربعة ألغام مضادة للدبابات على بعد حوالي ٥٠٠ متر جنوب الموقع ٦٠ التابع للأمم المتحدة. ويوجد منذ ١ آب/أغسطس جهاز متفجر مرتجل على الطريق المؤدية إلى مركز المراقبة ٥٦ التابع للأمم المتحدة. وفي ثلاث مناسبات منعزلة، زُرعت أجهزة متفجرة مرتجلة جديدة بالقرب من مواقع تابعة للأمم المتحدة وتمت إزالتها في وقت لاحق.

١٦ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت مجموعة من المسلحين باعتراض سبيل وإيقاف قافلة إمدادات تابعة للقوة تتألف من ثلاث مركبات في طريقها إلى قاعدة جبل الشيخ، وأوقفت القافلة في المنطقة القريبة من قرية مغر المير في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو. وأطلق أربعة أفراد من الجماعة المسلحة حوالي ٢٠ رصاصة، أصابت اثنتان منها المركبة الأمامية. أما بقية أفراد الجماعة المسلحة، وعددهم حوالي ٢٠ شخصا، فكانوا مختبئين بين الأشجار على جانب الطريق. واستمرت تلك المركبة في طريقها إلى أن وصلت إلى نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة السورية. وأوقف المسلحون شاحنتي الأمم المتحدة المتبقيتين

وعلى متنها أربعة من موظفي القوة ونقلوهم لاحقا إلى مزرعة بيت جن. وردا على الحادث، أرسلت القوة السرية الاحتياطية التابعة لها. وعند الاقتراب من الموقع، وردا على طلقات أسلحة نارية صغيرة، قامت السرية من جهتها بإطلاق النار وعادت بعد ذلك إلى قرية مغر المير. وبعد احتجاز دام حوالي ساعة، أُخلي سبيل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ومعهم أسلحتهم الشخصية وممتلكاتهم التي كان المسلحون قد احتجزوها، وعادوا سالمين. وأعيدت أيضا الشاحتان التابعتان للأمم المتحدة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت عناصر مسلحة من المعارضة بإطلاق النار على قافلة تابعة للقوة بالقرب من بلدة رويحينة الواقعة في المنطقة المحدودة السلاح، وكانت القافلة متجهة إلى الموقع ٦٨ التابع للأمم المتحدة. وخلال هذه الحادثة، أصيب أحد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ولحقت بعض الأضرار بإحدى مركبات القوة.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت عناصر المعارضة المسلحة توسيع نطاق المناطق الخاضعة لسيطرتها في الجزأين الشمالي والجنوبي من المنطقة الفاصلة وتوحيدها، مما أدى إلى انتقال القوات المسلحة السورية إلى مناطق أقرب إلى الطريق الرئيسية التي تمر بالمنطقة الفاصلة بين مدينتي خان أرنية والقنيطرة. وقام مسلحو المعارضة بتعزيز وجودهم على مسافة قريبة جدا من مواقع الأمم المتحدة، مما قيد حرية تنقل القوة وحد من قدرتها على العمل دون عوائق. ولا يزال وجود جماعات المعارضة المسلحة في عموم منطقتي بيت جن ومزرعة بيت جن في الشمال يؤثر على قدرة القوة على الإبقاء على أفرادها في المواقع الموجودة في جبل الشيخ نظرا إلى أن القوافل التابعة لها لا تزال تتعرض لتبادل إطلاق النيران. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصابت ١٠ طلقات لأسلحة نارية صغيرة حاويات بضائع تابعة لقافلة تحرسها القوة كانت تستخدم طريقا التفافيا يصل بين دمشق ومعسكر عين الفوار خارج منطقة العمليات. ولم تلحق أي أضرار بممتلكات الأمم المتحدة.

١٨ - واحتجت القوة على وجود القوات المسلحة السورية ومعداتها في المنطقة الفاصلة، وعلى إطلاق النار على المنطقة الفاصلة وداخلها وعلى إطلاق النار على أفراد الأمم المتحدة ومرافقها. وأبلغ قائد القوة السلطات السورية مجددا بأن القوات المسلحة السورية ملزمة بوقف العمليات العسكرية في المنطقة الفاصلة، وبوقف إطلاق النار من المنطقة المحدودة السلاح، وشدد على أهمية الالتزام بأحكام اتفاق فض الاشتباك وضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان. ونقل كبار موظفي الأمم المتحدة رسائل مماثلة إلى الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة.

١٩ - وفي ظل هذه البيئة التشغيلية الصعبة، قامت القوة بالإشراف على المنطقة الفاصلة بنشر أفراد عسكريين في المواقع الثابتة والاضطلاع بعمليات مراقبة متواصلة على مدار الساعة لضمان عدم دخول القوات العسكرية التابعة لأي من الطرفين إليها. وتواصل القوة، عن طريق فريق مراقبي الجولان، إقامة مراكز مراقبة مؤقتة في عدة مواقع على طول خط وقف إطلاق النار على الجانب ألفا وتتراوح عمليات المراقبة ما بين مرتين وأربع مرات في الأسبوع لتكون القوة على دراية أكبر بالحالة السائدة في المنطقة الفاصلة، لا سيما في الجنوب حيث أخلت مؤقتاً مواقع ومراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة بسبب الحالة الأمنية. وعن طريق فريق مراقبي الجولان، واصلت القوة القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات المعدات والقوات الموجودة في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب ألفا. ورافق ضباط اتصال من الجانب ألفا أفرقة التفتيش التابعة لفريق مراقبي الجولان. واستمر تعليق عمليات التفتيش والعمليات المتنقلة في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب ألفا بسبب الحالة الأمنية السائدة. وكما حدث في الماضي، واجهت القوة عقبات حالت دون تنقلها بحرية ومُنعت أفرقة التفتيش التابعة لها من الوصول إلى بعض المواقع على الجانب ألفا.

٢٠ - وواصلت القوة تكييف وضع عملياتها مع استمرار الأنشطة التدريبية لجيش الدفاع الإسرائيلي وقيام منشآت عسكرية جديدة تابعة له في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب ألفا، وكذلك مع وجود منشآت عقارية مدنية سورية على مقربة من خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة، ومع الأنشطة العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة في منطقة العمليات التابعة للقوة. وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي تعزيز السياج التقني لمنع العبور من المنطقة الفاصلة. وحافظ كل من الجانبين على مواقعه الدفاعية الموجودة في منطقتي الحدودية السلاح. واستمر موظفو الجمارك الإسرائيليون في أداء مهامهم بصورة دورية في موقع جيش الدفاع الإسرائيلي عند بوابة العبور التابعة للقوة والواقعة بين هضبة الجولان التي تحتلها إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٢١ - وفي العديد من المناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ موظفو الأمم المتحدة وجود أفراد مسلحين وغير مسلحين يستخرجون أعداداً كبيرة من الألغام الأرضية ويزيلونها من المنطقة المحيطة بالسياج التقني لجيش الدفاع الإسرائيلي والمنطقة المحيطة بالموقع ٨٥ التابع للأمم المتحدة. وفي إحدى المرات، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي طلقات تحذيرية على أشخاص كانوا على مقربة من السياج التقني، وانسحب هؤلاء الأشخاص آنذاك ولكنهم عادوا في وقت لاحق من اليوم نفسه. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار مجدداً مما أسفر عن جرح شخص واحد. وفي بعض الأحيان، كان بعض الأشخاص يعبرون خط وقف إطلاق النار لفترة وجيزة أثناء جمع الألغام. وإضافة إلى ذلك، شوهد مسلحون

وهم بصدد إزالة الألغام على مقربة من قرية بريقة، قادمين من ثلاثة مواقع كانت تابعة للقوات المسلحة السورية ولكنها أصبحت تحت سيطرة المعارضة المسلحة في منتصف أيلول/سبتمبر، ومن غرب قرية المعلقة على امتداد خط برافو.

٢٢ - وفي المنطقة المجاورة لخط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة، ما زالت الألغام تشكل تهديداً لأفراد القوة والسكان المحليين. وقد تفاقم هذا التهديد مقارنة بالسنوات الماضية بسبب وجود الألغام منذ فترة طويلة ونتيجة لتدهور نظم تفجيرها. وبفضل تعزيز قدرات القوة في مجال إزالة الألغام وكشفها، واصلت القوة القيام بعمليات إزالة الألغام وأبطلت مفعول ١٢ لغماً مضاداً للدبابات وقامت بالتخلص من ١٢٠ كيلوغراماً من المواد المتفجرة التي تم استخراجها من الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

٢٣ - ورغم القيود الناجمة عن الحالة الأمنية على الجانب برافو، واصلت القوة جهودها من أجل التواصل مع السلطات المحلية ومع السكان المحليين لشرح ولايتها وأنشطتها. وظلت هذه المسألة هامة نظراً للحالة الأمنية السائدة في منطقة عمليات القوة، وكذلك باعتبارها جزءاً من الجهود التي تبذلها القوة لكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان.

٢٤ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، يسرت القوة، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، عبور ٢٢ طالباً عن طريق بوابتي ألفا وبرافو. وواصلت القوة تقديم العلاج الطبي للمدنيين في حالات الطوارئ لأسباب إنسانية صرفة. وخلال فترات القصف المكثف الذي قامت به القوات المسلحة السورية في المنطقة الفاصلة وفي المنطقة المحدودة التسليح على الجانب برافو، لاذ السكان المحليون بالفرار للاحتباء بالمناطق المحيطة بالمواقع ٦٩ و ٨٠ و ٨٥ ومركز المراقبة ٥٤ التابعة للأمم المتحدة. وبلغ عدد المشردين داخلياً في المناطق المحيطة بمواقع الأمم المتحدة ذروته في منتصف أيلول/سبتمبر أثناء المعارك التي دارت في قرية الرفيد، عندما أقام حوالي ٢٥٠ شخصاً ملاجئ مؤقتة بالقرب من الموقع ٨٥ ومركز المراقبة ٥٤ التابعين للأمم المتحدة. وعاد هؤلاء الأشخاص إلى ديارهم بعد حوالي أسبوع واحد عندما خفّت وطأة القتال. وفي وقت كتابة هذا التقرير، ظل عدد يتراوح بين ١٠ أشخاص و ٢٠ شخصاً بالقرب من الموقع ٨٥.

٢٥ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت القوة تضم ٢٢٧ جندياً، من بينهم ٤٣ امرأة، من فيجي (٥٠٩)، والفلبين (٣٣٣)، والهند (١٩٣)، وأيرلندا (١١٨)، ونيبال (٧٢)، وهولندا (٢). وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، تولى العميد هاري باهادور باسنيث (نيبال) منصب نائب قائد القوة. أما الوحدة الأيرلندية التي تشكل السرية الاحتياطية للقوة، فقد أوفدت إلى القوة على دفعتين تضمّان ٢٦ و ٨٩ فرداً في ٢١ و ٢٨ أيلول/سبتمبر على

التوالي. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أعيد ٦٣ فرداً من الوحدة النيبالية كانوا قد ساهموا بصورة مؤقتة في سرية مقر القوة إلى وطنهم. وإضافة إلى ذلك، قدم ٨٣ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم امرأتان، المساعدة إلى القوة في تنفيذ مهامها. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، سلّمت السلطات السورية إلى القوة الموظفَ الدولي التابع للقوة الذي اختطفه مسلحون مجهولو الهوية في ١٧ شباط/فبراير. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل موظف وطني من موظفي القوة نتيجة لإصابته بشظايا قذيفة هاون في ضواحي دمشق.

٢٦ - واستمرت القوة، نظراً للحالة الأمنية المتقلبة في منطقة عملياتها، في تعديل تلك العمليات حتى تكفل قدرتها على تنفيذ ولايتها بطريقة آمنة ومأمونة. وواصلت القوة التركيز على الأنشطة الثابتة في محاولة منها للحد من تعريض موظفيها للخطر، مع التركيز في الوقت نفسه على تعزيز تحليل الحالة السائدة والإبلاغ عنها والاتصال بالطرفين لفنّادي تفاقم الأوضاع. ولا تجري حالياً إلاّ التحركات التشغيلية والإدارية الأساسية. وشملت أيضاً التعديلات التي أُدخلت على العمليات تغييراً مؤقتاً في محور تركيز الأنشطة التي يقوم بها عدد من المراقبين العسكريين التابعين لفريق مراقبي الجولان، من الدوريات ومهام التفتيش إلى أنشطة المراقبة الثابتة والاتصالات وتحليل الحالة السائدة. ولا تزال القيود التي تفرضها بعض الدول الأعضاء على تنقل المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة على الجانب برافو تعرقل بشكل كبير تنفيذ ولاية القوة.

٢٧ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٠٨ (٢٠١٣)، وعقب الاتصالات التي أجرتها إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة مع الطرفين بشأن المعدات الضرورية للدفاع عن النفس التي تحتاجها القوة، يسرت السلطات السورية دخول السرية الاحتياطية للقوة التي كانت مجهزة بناقلات أفراد مصفحة، ومزودة برشاشات آلية محمولة ذات عيارات أكبر. وفي محاولة للوصول بعدد الجنود إلى أقصى حد له، سيبلغ قوام القوة حوالي ٢٥٠ ١ فرداً، وذلك في حدود المعايير المنصوص عليها في بروتوكول اتفاق فض الاشتباك.

٢٨ - وإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ معظم التوصيات الواردة في الدراسة التي أجريت عن القدرة العسكرية للقوة. وتواصل القوة اعتماد وتحديث تدابير للتخفيف من حدة التهديدات التي تواجهها استناداً إلى تقييم شامل للمخاطر أجّره بدعم من الأمانة العامة. ولا تزال التدابير المتخذة في وقت سابق سارية المفعول، وهي تشمل قيام حفظة السلام التابعين للقوة بتعزيز مراكز المراقبة التي يعمل بها مراقبو فريق مراقبي الجولان في مواقع محددة وإجراء تدريبات منتظمة على عمليات الإحلاء، وتحسين مراقبة محيط مقر القوة، وتوفير معدات للحماية الشخصية لجميع الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذلك توفير التدريب اللازم.

واكتمل تحسين المرفق الطبي في معسكر عين الفوار وأُوفد إليه عدد إضافي من العاملين في المجال الطبي. وواصلت القوة أيضا تجديد وتحسين وصيانة معداتها وهياكلها الأساسية. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز سلامة وأمن أفراد القوة والعاملين في فريق مراقبي الجولان، يجري التحضير لتحسين قدرة القوة على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وفي هذا الصدد، قام فريق خبراء من أيرلندا متخصص في عمليات الاستكشاف بزيارة موقع القوة في تشرين الأول/أكتوبر. وحثّت الحالة الأمنية على القوة أن تستمر، بالتعاون مع السلطات المختصة، في استخدام مداخل ومخارج بديلة لأفراد البعثة.

٢٩ - وتواصل القوة النهوض بأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها. ومنذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر، تتم جميع تحركات الموظفين على الجانب "برافو" باستخدام قوافل مشكلة من المركبات المدرعة. ويجري توفير الحراسة المسلحة للتحركات اللوجستية. ولا يزال عدد من الموظفين الوطنيين في القوة يعملون من بيوتهم لأنهم لا يتمكنون من الذهاب إلى العمل بشكل منتظم نتيجة للحالة الأمنية. ويعمل بعض الموظفين الوطنيين الذين يعيشون في دمشق بالتناوب، في حين يعمل آخرون في مكتب القوة في دمشق. ولا يعمل في معسكر عين الفوار سوى الموظفين الدوليين الأساسيين. ونقلت مكاتب الموظفين غير الأساسيين إلى معسكر عين زيوان، الذي يستخدم أيضا كمقر بديل للقوة.

ثالثا - الجوانب المالية

٣٠ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٢٧٨/٦٧، مبلغا قدره ٤٨ مليون دولار لتغطية نفقات القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وبعد ذلك، وعملا بقرار مجلس الأمن ٢١٠٨ (٢٠١٣)، قدّمت ميزانية منقحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/68/505)، وهي حاليا قيد نظر الجمعية. وإذا وافق المجلس على توصيتي الواردة في الفقرة ٤٤ من هذا التقرير المتعلقة بتمديد ولاية القوة، فإن تكلفة الإنفاق على القوة خلال فترة التمديد ستقتصر على الموارد التي وافقت عليها الجمعية.

٣١ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٦,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة عن جميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ٣١٩٦,٤ مليون دولار.

٣٢ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات عن تكاليف القوات مبلغا قدره ٢,٨ مليون دولار. وسُدّدت تكاليف القوات

والمعدات والدعم الذاتي عن الفترتين الممتدتين حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣ وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، على التوالي، وفقا لجدول السداد الربع سنوي.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٣٣ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ٢١٠٨ (٢٠١٣) تحديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أهاب بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية تلك الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/67/342)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ١٨/٦٦ المتعلق بالقدس، و ١٩/٦٦ المتعلق بالحوار السوري، مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٣٤ - ومنذ أن توقفت محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين، ويزيد النزاع السوري من تقليص إمكانات استئناف تلك المفاوضات وإحراز تقدم نحو إحلال السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة وإلى استئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى سلام شامل وعادل ودائم، حسب ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

خامساً - ملاحظات

٣٥ - لا يزال يساورني قلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية وأثر ذلك على السكان السوريين والآثار المحتملة على الاستقرار في المنطقة. ولا تزال الحالة تؤثر إلى حد بعيد في منطقة عمليات القوة. ولا تزال الأنشطة العسكرية الجارية في منطقة الفصل تنطوي على إمكانية تصعيد التوترات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وتعرض للخطر وقف إطلاق النار بين البلدين، بالإضافة إلى أنها تزيد من حدة المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة.

٣٦ - وتبرز التطورات الأمنية في منطقة عمليات القوة هشاشة الوضع. ومن التطورات المثيرة للقلق استخدام أسلحة أثقل من المعتاد في النزاع السوري المتواصل، سواء من جانب القوات العربية السورية أو مسلحي المعارضة، بما في ذلك استخدام القوة الجوية من جانب القوات الحكومية في المنطقة الحدودية المسلحة الواقعة في الجانب برفافو على مقربة شديدة من المنطقة الفاصلة. وأكد مجدداً أن جميع الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة أياً كان

مصدرها تشكل خطراً على وقف إطلاق النار القائم منذ فترة طويلة وكذلك على السكان المدنيين المحليين فضلاً عن موظفي الأمم المتحدة في الميدان. وهي تقوّض اتفاق فض الاشتباك وتضر بالجهود التي تبذلها القوة لتنفيذ ولايتها. وإنني أدعو جميع الأطراف في النزاع السوري إلى وقف الأعمال العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في منطقة عمليات القوة. وينبغي ألا توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة للقوة.

٣٧ - ويشكل وجود القوات المسلحة السورية والمعدات العسكرية غير المأذون بها في المنطقة الفاصلة وكذلك إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو انتهاكات خطيرة لاتفاق فض الاشتباك. ويمثل رد جيش الدفاع الإسرائيلي أيضاً بإطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار انتهاكاً خطيراً للاتفاق. فأني عمل عسكري إسرائيلي في داخل الجمهورية العربية السورية يعرض وقف إطلاق النار للخطر. وإنني أدعو إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس للحيلولة دون تصعيد الوضع. ويجب على كلا الطرفين التقيد بالتزامهما باتفاق فض الاشتباك حفاظاً على الهدوء والاستقرار النسبيين في الجولان. وأدعو كافة الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وضمان احترام سلامة أفراد القوة وأمنهم، وكذلك حرية تنقل القوة في جميع أنحاء منطقة عملياتها. والأمم المتحدة، من جانبها، لن تدخر وسعاً لكفالة استمرار وقف إطلاق النار القائم منذ فترة طويلة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣٨ - وأشعر ببالغ القلق أيضاً إزاء الحوادث التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة في الميدان. فالولاية المسندة إلى القوة تظل عنصراً هاماً في كفالة استقرار المنطقة. ويجب الإشارة إلى أن القوة قد أنشأها مجلس الأمن بموافقة إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وأن ولايتها حددت بموجب اتفاق فض الاشتباك والبروتوكول الملحق به. فالقوة مكلفة بمهمة الحفاظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وضمان التقيد به على نحو صارم، والإشراف على تنفيذ الاتفاق والبروتوكول الملحق به في ما يتعلق بالمنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتي السلاح.

٣٩ - ولا يمكن قبول أي عمل عدائي ضد موظفي الأمم المتحدة في الميدان، بما في ذلك تقييد تحركاتهم وتهديد سلامتهم البدنية، وإطلاق القوات المسلحة السورية أو مسلحي المعارضة للنار بصورة مباشرة أو غير مباشرة على موظفي الأمم المتحدة ومرافقها، وسرقة الأسلحة والذخيرة والمركبات والأصول الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وكذلك نهب مرافق الأمم المتحدة وتدميرها. ومما يثير القلق بوجه خاص وجود الأجهزة المتفجرة المرتجلة واستخدامها المتزايد من جانب مسلحي المعارضة في منطقة عمليات القوة، ولا سيما بالقرب

من مواقع الأمم المتحدة أو على الطرق المؤدية إليها. فهذه الأجهزة تعرض موظفي الأمم المتحدة في الميدان للخطر وتعوق حرية تنقل أفراد القوة وفريق مراقبي الجولان. ويجب المحافظة على سلامة أفراد القوة وأفراد فريق مراقبي الجولان وأمنهم، لأن ذلك ضروري لتمكين القوة من مواصلة تنفيذ ولايتها.

٤٠ - وتتولى حكومة الجمهورية العربية السورية المسؤولية الأساسية عن سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في المنطقة الفاصلة وفي المنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو. وأشار إلى أن السلطات السورية قد ساعدت في إعادة موظفي الأمم المتحدة الدوليين بأمان إلى القوة، بعد أن اختطفهم أشخاص مجهولو الهوية في وقت سابق من عام ٢٠١٣. كذلك كانت المساعدة المقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية في تيسير دخول قوات ومعدات عسكرية إضافية تابعة للقوة عاملاً داعماً للجهود التي تبذلها القوة لكفالة استمرارها في تنفيذ ولايتها بأمن وأمان. وأرحب بهذا الدعم وأدعو حكومة الجمهورية العربية السورية إلى مواصلة تقديمه. ولا بد من كفالة احترام امتيازات القوة وحصاناتها وحريتها في التنقل. ويجب إطلاع مسلحي المعارضة النشطين في منطقة عمليات القوة على ولايتها، كما يجب أن يكفوا فوراً عن أية أعمال تهدد سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان. ويساورني قلق بالغ مما تداولته التقارير عن سلوك التهديد الذي يمارسه بعض مسلحي المعارضة ضد موظفي الأمم المتحدة في الميدان. ويظل من الأهمية بمكان أن توجه البلدان ذات النفوذ إلى مجموعات المعارضة المسلحة النشطة في منطقة عمليات القوة رسالة قوية تنبهاً فيها إلى ضرورة وقف جميع الأنشطة التي تعرض حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الميدان للخطر، بما فيها إطلاق النار على حفظة السلام واحتجازهم وكذلك استخدام الأصول والمعدات التي تحمل شعار الأمم المتحدة، وإلى ضرورة منح موظفي الأمم المتحدة الحرية التي تكفل لهم الاضطلاع بولايتهم في إطار من الأمن والأمان.

٤١ - ولا يقل عن ذلك أهمية أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه على الطرفين المعنيين لكي يكفلاً تمكن القوة من العمل بحرية وفي ظروف آمنة في منطقة عملياتها ومن الاضطلاع بولايتها الهامة. ومن الضروري أن يظل تحت تصرف القوة جميع الوسائل والموارد التي تحتاجها لتنفيذ ولايتها بأمن وأمان. ومن المهم للغاية أن تحافظ القوة على ثقة والتزام البلدان المساهمة بقوات. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومة كل من أيرلندا، والفلبيين، وفيجي، ونيبال، والهند، وهولندا على مساهماتها في القوة وصمودها في ظل ظروف صعبة. وكذلك، أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وأرحب بإلغاء بعض الدول الأعضاء للقيود المفروضة على أنشطة المراقبين العسكريين التابعين للهيئة العاملين في الجولان. وبالنظر إلى الإجراءات التي تواصل القوة اعتمادها لضمان

سلامة وأمن الأفراد، فإنني أشجع الدول الأعضاء الأخرى على النظر في القيام بذلك أيضا. فاستمرار وجود القوة على نحو له مصداقيته لا يزال يمثل عنصرا هاما في كفالة الاستقرار في الجولان وفي المنطقة.

٤٢ - وبالنظر إلى الحالة الأمنية غير المستقرة في منطقة عمليات القوة، تقوم القوة بانتظام باستعراض وضعها وعملياتها وتعديلها، حسب الاقتضاء، وتنفيذ تدابير التخفيف اللازمة. وتتواصل عملية تعزيز قدرات القوة فيما يتصل بالدفاع الذاتي، وتشمل زيادة قوامها إلى نحو ٢٥٠ فردا والارتقاء بالمعدات التي تلزمها للدفاع عن النفس، وذلك ضمن المعايير المحددة في البروتوكول الملحق باتفاق فض الاشتباك. وتقوم القوة بوضع تدابير لتعزيز قدرتها على التصدي للخطر المتزايد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم القوة باستمرار باستعراض وتحديث خطط الطوارئ التي تضعها. ويتسم الدعم المقدم من الأطراف ومجلس الأمن بأهمية بالغة في الوقت الذي تواصل القوة فيه تكيفها مع وضع دائم التغير.

٤٣ - ولا تزال الحالة الأمنية الراهنة تعطل بشكل يومي تقريبا أنشطة الدعم والأنشطة اللوجستية التي تقوم بها القوة، الأمر الذي يعرقل إلى حد كبير قدرة البعثة على القيام على نحو فعال بالمهام المسندة إليها. ومن الضروري أن تواصل الأطراف تقديم جميع أنواع الدعم اللازم لضمان تهيئة الظروف الملائمة لموظفي الأمم المتحدة في الميدان وأن تستمر في التعاون بشكل كامل في تيسير أنشطة الدعم والأنشطة اللوجستية التي تقوم بها القوة.

٤٤ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة على نحو له مصداقيته هو أمر ضروري للغاية. ولذا أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقد أعطت حكومتا إسرائيل والجمهورية العربية السورية موافقتهما على التمديد المقترح.

٤٥ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، اللواء الفريق سينغ سينغا، وللأفراد العسكريين والمدنيين العاملين تحت قيادته الذين يواصلون بكفاءة والتزام، وفي ظل ظروف صعبة، أداء المهام الجسام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن. وإنني واثق تماما من أن القوة ستواصل بذل قصارى جهدها للاضطلاع بمهمتها. وأغتني هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في صفوف القوة، وللحكومات التي تمد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالمراقبين العسكريين المنتدبين للعمل في القوة.

